مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

عالم بلا قواعد
عواقب اعتداء ترامب على القانون الدولي

أونا أ. هاثاواي وسكوت ج. شابيرو

ترجمة وتحرير مركز البيدر للدراسات والتخطيط

منذ بداية رئاسته، هدد دونالد ترامب بزعزعة استقرار النظام القانوني الدولي، وفي مطلع ولايته الثانية، قال إنه «سيستعيد» قناة بنما، ويجعل كندا الولاية الأمريكية الحادية والخمسين، ويستحوذ على غرينلاند، و"يمتلك" غزة. خبراء السياسة الخارجية كانوا مترددين في أخذ ترامب على محمل الجد ففي النهاية، بدت تصريحاته متقلبة وغير مدروسة جيداً. ومع ذلك، فإن مجرد التلفظ بهذه الكلمات كان له أثر سلبي. وكما جادلنا في مجلة الشؤون الخارجية الصيف الماضي، فإن تهديدات ترامب تعكس وضعاً مقلقاً في الالتزام بالهيكل القانوني الذي أنشأته الولايات المتحدة وحلفاؤها قبل 80 عاماً، والمعيار المناهض لاستخدام القوة، والمتجسد في ميثاق الأمم المتحدة، يتعرض بالفعل لضغوط.

كان ذلك قبل أن تغزو الولايات المتحدة فنزويلا وتختطف رئيسها، نيكولاس مادورو، في الثالث من كانون الثاني وتمثل هذه العملية العسكرية التي نُفذت دون تفويض من مجلس الأمن الدولي، ودون تفويض من الكونغرس، ودون ادعاء بالدفاع عن النفس، ودون أي مبرر قانوني معقول، ويعد هذا أخطر هجوم حتى الآن على النظام القائم على أصول متفق عليها، ليس النظام القانوني الدولي القائم وحده هو المُهدد الآن، بل إن بقاء أي قواعد على الإطلاق، وما يترتب عليها من قيود على ممارسة سلطة الدولة، مُهددٌ أيضاً

صعود وسقوط النظام العالمي

قبل أن تتخلى الدول عن حقها في الحرب، أولاً في ميثاق كيلوغ - برياند عام 1928 ثم في ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، كان شن الحرب قانونياً ومشروعاً تماماً، فقد كانت الوسيلة الرئيسة التي تحل بها الدول نزاعاتها فيما بينها. ولكن حتى في ذلك الوقت، كانت الحرب مقيدة بالقانون. فالحرب، بمفهومها القانوني، كانت تُفهم على أنها الملاذ الأخير الذي يُلجأ إليه لإنفاذ حقوق الدولة أو الدفاع عنها. ولم يكن يُسمح بالقتل والاستيلاء على

الممتلكات والتدمير إلا إذا كان القانون يبرر كل ذلك.

في مطلع القرن العشرين، ولعدة قرون قبل ذلك، لم يكن بوسع أي دولة أن تدّعي ببساطة رغبتها في الاستيلاء على أرض دولة أخرى. ووفق القانون الدولي العرفي كما فسّره ونشره هوغو غروتيوس، الملقب بأبي القانون الدولي، في أوائل القرن السابع عشر، كان على الدولة تقديم مبرر قانوني قبل خوض الحرب. كان العنف مقبولاً، ولكن فقط إذا كان ضرورياً لاسترداد حق قانوني. وكان على قادة الدول أن يثبتوا أن دولة أخرى قد تخلّفت عن سداد دين، أو تدخّلت بشكل غير مقبول في العلاقات التجارية، أو انتهكت التزاماً لمعاهدة، أو ارتكبت خطأً آخر يُعتبر سبباً مقبولاً للحرب. وقد حظيت هذه الممارسة بموافقة قانونية رسمية من الدول التي وقّعت على صلح وستفاليا عام 1648، حين أقرّت بأن من يخوض الحرب يجب أن يُعلن «اعترافاً قانونياً بالسبب». وقد أخذت الدول وقادتها هذا الالتزام على محمل الجد، فكانوا يُصدرون دائماً بيانات حربية لتوضيح أسباب دخولهم في أي نزاع فور اندلاع القتال. لقد فعلوا ذلك انطلاقاً من فهمهم أنه بدون مثل هذا الادعاء، فإن العنف ليس حرباً، بل هو جريمة: قتل، واعتداء، وخطف، وسرقة.

على مدى العقود الثمانية الماضية، تم تحديد المبررات المشروعة للحرب بشكل أكثر دقة. يقوم النظام الدولي الحالي على أساس أن استخدام القوة من قبل دولة ضد دولة أخرى محظور، بل يُعد جريمة، إلا إذا تم ذلك دفاعاً عن النفس أو بتفويض جماعي من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لا تُعد الحرب أداة سياسية اختيارية، ولا يمنح الاستخدام غير المشروع للقوة مرتكبها أي حقوق قانونية. فبينما كان غزو الأراضي كافياً في السابق لاكتساب ملكيتها، إذا استولت دولة اليوم على أراضي دولة أخرى من خلال استخدام غير مشروع للقوة، فإن بقية العالم مُلزم بعدم الاعتراف بمطالبها بالسيادة على تلك الأراضي. وقد انتهكت دولاً هذه القواعد، وأحياناً بشكل خطير. لكن حتى الدول التي

انتهكت القواعد قدمت مبررات قانونية، مُدركةً أن الدول الأخرى - ومواطنيها - يعتقدون أن قتل الناس والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم يتطلب مبرراً، وليس مجرد قوة.

لم تعد إدارة ترامب تسعى للعمل ضمن هذا النظام. فعلى مدار العام الماضي، دأبت على مهاجمة وتفكيك البنية القانونية للنظام القائم. وهي تُعاقب القضاة والمحامين العاملين في المحكمة الجنائية الدولية لمنع ملاحقة الجرائم. كما أنها تُقيم حواجز تجارية، وتنتهك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتتراجع عن مبدأ التجارة الحرة الذي كان يُشكل ركيزة الاستقرار العالمي. وهي تتخلف عن سداد التزاماتها تجاه الأمم المتحدة، وتنسحب من معاهدات لا حصر لها أو تنتهكها. وتُهدد علناً دولاً وأقاليم ذات سيادة - فنزويلا اليوم، وكولومبيا، وكوبا، وغرينلاند، والمكسيك غداً - ليس بإجراءات قانونية مُصرّح بها من مجلس الأمن الدولي، بل باستخدام القوة والإكراه الأحادي غير القانونيين. ولأن العديد من الدول تعتمد على الولايات المتحدة في دفاعها، واستقرارها الاقتصادي، أو كليهما، فقد وقفت جميعها تقريباً، باستثناء قلة قليلة، متفرجة على هذا الدمار.

لا مزيد من القواعد

من السيئ العودة إلى النظام القديم بين المجتمعات والدول، حيث انخرطت الدول في النهب والغزو علناً ودون اعتذار؛ حيث شن فيه القادة حروباً استناداً إلى انتهاك مجموعة واسعة من الحقوق القانونية - وعانى الناس من عواقب العنف واسع النطاق الذي أعقب ذلك.

لإن ما قد يخبئه المستقبل ربما هو الأسوأ فعلى المدى القريب، يواجه العالم حالة من عدم الاستقرار العميق؛ فقد يلجأ القادة أحياناً إلى قواعد ما بعد الحرب، لكنهم قد يتجاهلونها بشكل متزايد، تبعاً لما يخدم مصالحهم. وهذا ينذر بصراع لا هوادة فيه، إذ

ستكون الدول في حيرة من أمرها بشأن ماهية القواعد، وبالتالي غير متأكدة من كيفية تجنب إثارة العنف. وإلى أن تترسخ مجموعة واضحة من القواعد، سيظل العالم مكاناً شديد الخطورة.

ثمة احتمالٌ على المدى البعيد يتمثل في عالمٍ لم تعد فيه الدول ممنوعة من اللجوء إلى القوة، وتتصرف فيه قوة عظمى واحدة على الأقل كما لو لم تكن هناك قواعد على الإطلاق. في هذا العالم، لن تكون القواعد غير قابلة للتنبؤ فحسب، بل ستعتمد كلياً على دوافع من يمتلك القوة القسرية الأكبر في لحظة معينة.

الأمر المقلق هو أن إدارة ترامب تبدو وكأنها تُمهّد الطريق لمثل هذا العالم. ففي اليوم التالي لاختطاف الولايات المتحدة لمادورو وزوجته في فنزويلا، أوضح ستيفن ميلر، كبير مساعدي ترامب، منطق الإدارة في مقابلة مع قناة CNN قال ميلر: «نحن نعيش في عالم، تحكمه القوة والسطوة والسلطة. هذه هي القوانين الثابتة للعالم منذ الأزل». لم يُقدّم ميلر، ولا أي شخص آخر في الإدارة، أي مُبرّر قانوني حقيقي لشنّ هجوم عسكري على فنزويلا، وهي عملية أسفرت عن مقتل 75 شخصاً على الأقل. كما لم يكن هناك أي مُبرّر قانوني للخطة التي أعلنها ترامب على وسائل التواصل الاجتماعي للاستيلاء على «ما بين 30 و50 مليون برميل» من النفط الفنزويلي. بدلاً من ذلك، نشرت وزارة الخارجية الأمريكية صورة للرئيس الأمريكي تحمل عبارة «هذا نصف الكرة الأرضية الخاص بنا»، ووصف ترامب نفسه في منشور على منصة «تروث سوشيال بأنه الرئيس المؤقت لفنزويلا». والآن، بدأت الإدارة الأمريكية توجه أنظارها نحو غرينلاند. فقد زعم بيان صادر عن البيت الأبيض بعد أيام من القبض على مادورو أن الولايات المتحدة «بحاجة» إلى غرينلاند وأن الاستحواذ على هذه المنطقة يمثل «أولوية للأمن القومي».

إن ما يثير القلق بشأن أقوال وأفعال إدارة ترامب ليس مجرد انتهاكها للقانون، وهو أمرٌ واردٌ بالفعل: فالتدخل في فنزويلا يُعدّ انتهاكاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر استخدام القوة. بل إن الأمر يتجاوز ذلك، إذ أن المسؤولين الأمريكيين قد تجاهلوا فكرة القيود القانونية تماماً. فالقيد الوحيد، كما صرّح ترامب في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز الأسبوع الماضي، هو «تفكيره وأخلاقه الشخصية». لا يوجد أي مبرر حقيقي لسلوك الحكومة، ولا تظاهر، ولا محاولة للإقناع. عندما تُعلن سياسة ما في منشور على الإنترنت، دون أي تفسير أو تبرير، ينتاب المرء شعورٌ مقلق بأن واضعيها لا يرون أي داعٍ لتغطيتها بالكذب. قد يصمد نظام القواعد أمام بعض النفاق، لكن العدمية كفيلة بإسقاطه.

في الوقت نفسه، تتصرف إدارة ترامب وكأن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها وحده يمنحها حقوقاً قانونية. لقد عادت دبلوماسية القوة، التي تم رفضها بشدة عندما تم حظر الحرب. تستخدم الولايات المتحدة الحصار النفطي، والاستيلاء القسري، والتهديدات العسكرية لانتزاع تنازلات سياسية واقتصادية من الدول الأخرى. هذه محاولة للتأكيد على أن القوة وحدها تخلق الحقوق، بغض النظر عن المنطق.

إن عالماً لا يشعر فيه الأقوياء بالحاجة إلى تبرير أفعالهم ليس مجرد عالم ظالم، بل هو عالم همجي؛ فعمليات القتل والسرقة والتدمير منفصلة تماماً عن أي ادعاء بالحق. هذا العالم يفتقر إلى أي نظام قانوني، ولا يقوم إلا عـلى القوة التي تحركها أهواء رجل واحد.

هوية البحث

أسماء الباحثين:

أونا أ. هاثاواي: أستاذة القانون في جامعة ييل، وباحثة غير مقيمة في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.

سكوت ج. شابيرو: أستاذ القانون في كلية الحقوق بجامعة ييل.

عنوان البحث: عالم بلا قواعد.. عواقب اعتداء ترامب على القانون الدولي

تأريخ النشر: كانون الثاني - يناير 2026

رابط البحث:

https://www.foreignaffairs.com/united-states/world-without-rules

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org